

Distr.
GENERAL

A/C.1/52/5
30 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الأولى

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة
من رئيس اللجنة الخامسة إلى رئيس اللجنة الأولى

أودُّ أن أوجّه انتباهكم إلى مشاعر القلق التي أثارها الوفود في اللجنة الخامسة مرارا في الاجتماعات الرسمية وفي المشاورات غير الرسمية على السواء في الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن ميل اللجان الفنية إلى إقحام نفسها في المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية.

وأودُّ أن أشير، في هذا الصدد، إلى الفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ المتعلق بالإجراءات الخاصة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، حيث تؤكد الجمعية العامة من جديد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة التي تتولى المسؤولية فيما يتعلق بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، فضلا عن دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد أعربت الجمعية العامة، في القرار نفسه، عن قلقها إزاء ما تنحو إليه لجانها الفنية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية في إقحام نفسها في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

وعلاوة على ذلك، فإن المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على مايلي:

"لا توصي أية لجنة الجمعية العامة باعتماد أي قرار ينطوي على نفقات ما لم يكن مشفوعا بتقدير للنفقات مَعَد من الأمين العام. ولا تصوّت الجمعية العامة على أي قرار يتوقع الأمين العام أن تترتب بشأنه نفقات حتى تُتاح للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) فرصة تبين أثر القرار المقترح على مشروع ميزانية الأمم المتحدة."

وبناء على ذلك، عندما تكون إحدى اللجان الرئيسية على وشك اعتماد مشروع قرار ينطوي على نفقات توصي الجمعية العامة بالموافقة عليها، فإن الأمين العام يقدم بيانا بالآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية. وغنيُّ عن القول، ان المسؤولية الرئيسية للجنة، فيما يتعلق بالنظر في بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، تتمثل في استعراض جانبه البرنامجي، وترك أمر النظر في الجوانب المالية للجنة الخامسة.

وفي ضوء مراعاة النظام الداخلي للجمعية العامة وقرارات الجمعية العامة ٢١١/٤٢ و ٢٤٨/٤٥ التي أكدت فيها من جديد دور اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية المختصة بمسؤولية النظر في جميع تقارير الأمين العام التي تنطوي على آثار إدارية ومالية، وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة، فإنني أكون جزيل التقدير إذا ما قمتم، في أثناء نظركم في أي اقتراح، بترك الجوانب المالية للجنة الخامسة لتتخذ القرار المناسب واللازم بشأنها.

وأكون ممتنا لو عملتم على توجيه انتباه لجننتكم إلى الشواغل المذكورة أعلاه مع توفير الإيضاحات اللازمة لكي تؤخذ في الاعتبار في مداوالاتكم بشأن مشاريع المقترحات.

(توقيع) أنور الكريم شاودهوري
